**ترمّل النساء في لبنان**

**شبيب دياب[[1]](#footnote-1)(\*)**

**ملخص**

كثيرة هي الدراسات التي تناولت الحالة الزواجية للسكان، وأفردت مساحات كافية للزواجية والعزوبية والطلاق، وقلّما توقفت عند حالات الترمّل، حيث تشمل هذه الظاهرة نحو 11 بالمئة من السكان بعمر الزواج في لبنان، ويأتي الفقر واليُتم في مقدمة المشكلات الناجمة عن هذه الظاهرة، إضافة إلى الضغوط الاقتصادية والنفسية والاجتماعية التي تتعرض لها الأرملة وأطفالها. وهذا دفع الأمم المتحدة إلى اتخاذ القرار رقم65/189 في 21 كانون الأول/ديسمبر 2010، القاضي بإعلان اليوم الدولي للأرامل في 23 حزيران/يونيو من كل عام، وذلك لتسليط الضوء على واقع الأرامل وأطفالهن، وتخفيف المعاناة عنهم، وتقديم الدعم لهم للوصول إلى حقوقهم الاجتماعية الأساسية.

هذا هو الإطار العام لهذا البحث الذي يستهدف المترمّلات بعمر مبكر، سواء من لديهن أطفال أم لا، وقد اعتمدنا على المتوافر من المراجع المكتبية، وعلى مجموعة من المقابلات أجريناها مع المترملات.

يقع هذا البحث في مجال علم الاجتماع التطبيقي، ونأمل أن يسهم في بلورة قوانين تحفظ حق الأرملة، وبرامج ومشاريع لتمكينها، والحدّ من تداعيات الترمّل النفسية والاجتماعية عليها وعلى أطفالها، والعمل على تغيير النظرة السلبية للأرملة في المجتمع اللبناني، من طريق تعزيز ونشر ثقافة المساواة بين الجنسين.

**Le veuvage au Liban**.

Nombreuses sont les études qui traitent le problème matrimonial au Liban, une grande partie est consacrée aux problèmes du mariage, du célibat et du divorce, on rencontre rarement le cas du veuvage, ce phénomène affecte environ 11 بالمئة ayant plus de 15 ans. En effet, ce phénomène peut causer plusieurs problèmes. En premier lieu, la pauvreté et l'orphelinat, deuxièmement viennent les conditions économiques, psychologiques et sociales auxquelles s’affrontent les veuves et leurs enfants, ceci, a incité les Nations Unies à adopter la résolution n°65/189 du 21 Décembre 2010 pour annoncer la Journée Internationale des Veuves le 23 juin de chaque année, afin de mettre en relief les obstacles que rencontrent les veuves et leurs enfants, réduire leurs souffrances et, leur donner accès à leurs droits sociaux fondamentaux.

C'est le cadre général de notre recherche, visant les femmes veuves en bas âge, qu'elles aient des enfants ou non, notre étude bibliographique est enrichie par un bouquet d'entretiens menés auprès des personnes concernées.

Cette recherche est au sein de la sociologie appliquée et, nous espérons qu'elle contribuera à l'élaboration des lois, programmes et projets "d'empowrement" des veuves, pour réduire les conséquences psychologiques et sociales qu’elles et leurs enfants subissent, et, agir pour changer la perception discriminative dans la société libanaise, par la promotion et la diffusion d'une culture d'égalité des sexes.

**كلمات مفتاحية**: الترمّل/Veuvage؛ التمييز/Discrimination؛ العنف/Violence؛ التهميش/Marginalité؛ الضّعف/Vulnérabilité؛ مشكلة أسرية/Problème familial.

**مقدمة**

كثيرة هي الدراسات التي تناولت الحالة الزواجية للسكان، وبخاصة العادات المرتبطة بالزواج والطلاق والمشاكل الناتجة منهما. وتفرد الدراسات مساحات كافية للزواجية والعزوبية والطلاق، لكنها قلّما توقفت عند حالات الترمّل، حيث تشمل هذه الظاهرة نحو 11 بالمئة من السكان بعمر الزواج في مجتمعنا اللبناني (المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، 2017: 15).

أدت الحروب وما نتج منها من وفيات الذكور المنخرطين في الأعمال العسكرية، أو شبه العسكرية، إلى ارتفاع نسبة المترمّلات في مناطق النزاع المسلح في آسيا وأفريقيا، فعقب الحرب الأميركية في أفغانستان مطلع الألفية قُدّر عدد الأرامل فيها بنحو بمليون أرملة، وفي العراق وصل عددهن إلى ثلاثة ملايين أرملة عقب احتلاله من جانب القوات الأمريكية (يوسف، 2009)، وبسبب تفاقم هذه الظاهرة وتداعياتها السلبية على الأرامل وأطفالهن، اتخذت الأمم المتحدة قرارًا حمل الرقم 65/189 تاريخ 1 كانون الأول/ديسمبر 2010، يقضي بإعلان اليوم الدولي للأرامل في23 حزيران/يونيو من كل عام، وذلك لتسليط الضوء على واقع الأرامل وأطفالهن، وسعيًا لتخفيف معاناتهن عند وفاة الشريك، وحرصًا على تقديم المعونة لهنّ في مواجهة الفقر، وصولًا إلى التمتع بحقوقهنّ الاجتماعية الأساسية.

وإذا كان التمييز قائمًا ضد المرأة في مجال التعليم والعمل والمشاركة في صنع القرار، فإن الأرامل يتعرضن مع أطفالهن للإساءة والعنف، ولأخطر انتهاكات حقوق الإنسان، وتتعرض ملايين أرامل العالم للفقر المدقع والنبذ والعنف والتشرد وسوء الصحة والتمييز في كل من العرف والقانون.[[2]](#footnote-2)

وفي العشرية الثانية من هذا القرن توزعت الحروب على كل من ليبيا وسورية واليمن والعراق حيث أعدمت المنظمات الإرهابية الآلاف من الرجال، وسقط آلاف الجنود ومناصريهم في المعارك، وارتفع على نحوٍ ملحوظ عدد المترمّلات في سورية، وتضاعف أضعافًا في العراق.

**هدف الدراسة ومجالها:** سنحاول في هذه الدراسة تسليط الضوء على واقع المترمّلات والمشكلات التي يتعرضن لها في المجتمع اللبناني، بما يسمح لصنّاع القرار ومؤسسات الخدمة الاجتماعية، القيام بما يلزم لمعالجة هذه المشكلات وتداعياتها على المحيط الأسري وبخاصة الأطفال. علمًا بأننا اعتمدنا تعريف الأرملة كالآتي:

الأرملة أو المترمّلة: مصطلح يطلق على كل امرأة مات عنها زوجها ولم تتزوج بعده، بصرف النظر عن عمرها، وعن حالتها الاقتصادية الاجتماعية، وعمّا إذا كانت أمًا أم لا.

**الدراسات السابقة:** سبق أن أشرنا إلى أن الدراسات السكانية والاجتماعية لم تعالج مشكلة ترمّل النساء، وقد بدأ الاهتمام بهذا الموضوع عندما أصبح ترمّلهن مشكلة اجتماعية نظرًا إلى ازدياد أعدادهنّ، وهشاشة أوضاعهنّ وتعرضهنّ لكافة أنواع الاستغلال. لذا انبرت الصحافة الورقية والإلكترونية إلى التحذير من عواقب وتداعيات هذه الظاهرة، وعرضت وسائل التواصل الاجتماعي تصريحات لناشطات عراقيات تدعو إلى تعدّد الزوجات بهدف تزويج المترمّلات، كما تعرّضت وسائل الإعلام المذكورة إلى سيكولوجيا الترمّل، ومعاناة المترمّلات، بينما انصرفت المواقع الإعلامية الإسلامية إلى المعالجة الفقهية من حيث شروط العدّة للزواج من جديد، وحقوق الأرملة وأولادها بالإرث والحضانة... إلخ. أما الأبحاث الأكاديمية التي توافرت فكانت بحثًا في الجغرافية البشرية عن الترمّل لدى النساء في مدينة الزّبير، للباحث صادق جعفر إبراهيم من جامعة البصرة، قسم الجغرافيا، ويتناول الخصائص الديمغرافية والاجتماعية الاقتصادية في المدينة عبر استمارة وعيّنة مؤلفة من 292 أسرة (إبراهيم، 2018).

كما نوقشت في كلية التربية بجامعة ديالى للعلوم الإنسانية أواخر عام 2019 رسالة ماجستير بعنوان: "التباين المكاني للنساء الأرامل في محافظة ديالى– دراسة في الجغرافية الاجتماعية" (خضير، 2019)، من إعداد الطالبة أفكار عباس خضير، وبيّنت أن السبب الأول والمباشر لزيادة أعداد النساء الأرامل هو وفيات الأزواج، ثم القتل بأنواعه المختلفة بما فيه العبوات والمتفجرات.

أما المصادر الأجنبية المتصلة بموضوعنا فهي تقتصر على مقالات صحافية، تناولت الترمّل المبكر وآثاره الصحية والنفسية على الشريك، وكيفية تجاوزها، وتناولَ بعضُها الجوانبَ الإحصائية والحقوقية للمترمّلين[[3]](#footnote-3).

**دراسة الحالة:** نحن بصدد دراسة حالة المترملات في المجتمع اللبناني، دراسة نستخدم ما توافر لنا من معطيات إحصائية ومكتبية على ندرتها، وتقتصر على ما نشرته الصحافة العربية والأجنبية، وقد قدمت لنا مادة أولية في دراستنا السوسيولوجية، إضافة إلى المقابلات التي أجريناها مع المترمّلات، بما سمح بوصف حالة الترمّل التي نحن بصددها، آملين أن يبنى على هذه الدراسة ومثيلاتها في علم الاجتماع التطبيقي، برامج اجتماعية تربوية تستخدم في مجالات التدخل الاجتماعي.

**أولًا: الإحصاءات**

في المجتمع اللبناني، وحسب مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن عام 1996، بلغت نسبة المترمّلين من الذكور 1.5 بالمئة بين من هم بعمر الزواج (15 سنة وما فوق). بينما ترتفع هذه النسبة إلى 9.7 بالمئة بين النساء. أي مقابل 15765 رجلًا أرمل هنالك 109000 امرأة أرملة. وبقيت هذه النسب عينها في السنوات اللاحقة كما يبين الجدول الرقم (1).

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **الجدول الرقم (1)**  **النسبة المئوية للأرامل من الجنسين إلى من هم بعمر الزواج**  (لبنان، سنوات مختارة) | | | |
|  | **ذكور** | **إناث** | **المجموع** |
| 1996 | 1.5 | 9.7 | 11.2 |
| 2000 | 1.3 | 9.2 | 10.5 |
| 2004 | 1.7 | 9.0 | 10.7 |

ولكن نسبة الترمّل ليست كذلك لكل الفئات العمرية، فاذا كانت نسبة المترمّلات عام 1996 بلغت 52 بالمئة بين النساء بعمر 35-39، فإنها ارتفعت مع العمر حتّى وصلت إلى نحو 72 بالمئة لمن هنّ بعمر 79-75، ولا يختلف الأمر في إحصاءات السنوات اللاحقة 2000 و2004، مع ملاحظة انخفاض نسبة المترمّلات بعمر مبكر (دون الأربعين)[[4]](#footnote-4).

بلغت نسبة المترمّلات في عام 2004 نحو 84 بالمئة من بين مجموع الأرامل من الجنسين في لبنان، وهي النسبة عينها تقريبًا في فرنسا عام 2008 (83 بالمئة). وأثبتت الإحصاءات في بعض أنحاء العالم أن 50 بالمئة من الرجال يتزوجون ثانية في غضون 18 شهرًا من وفاة شريكتهم، كما أن ‏وفيات الذكور تحصل بمعدل 1/3 تقريبًا مقابل الإناث، والسبب هو فارق العمر بين الزوجين، إذ إن الأزواج هم غالبًا بعمر متقدم عن زوجاتهم ببضعة سنوات بوجه عام**[[5]](#footnote-5).**

إذا كان هذا هو واقع الإحصاءات المتعلقة بالترمّل، فما واقع المترمّلات في مجتمعنا اللبناني؟ وما المشكلات التي تواجهها هذه الفئة؟

في بعض الثقافات القديمة تسود النظرة السلبية الدونية للمرأة وللأرامل منهن بوجه خاص، فإذا كانت المرأة بوجه عام ينظر إليها على أنها قد تكون مصدرًا للعار؛ فإن الأرامل هنّ الأضعف والأكثر تعرُّضًا له، هذا بالنسبة إلى الشابات منهن؛ أما الأرامل العجائز فكثيرًا ما يُتهمن بالسحر وإيذاء من هم من حولهنّ، وفقًا لمعتقدات خرافية. ويمكن أن تؤدي هذه النظرة إلى نبذهن أو إساءة معاملتهن، وقد تصل الأمور إلى تجميعهن في ما يشبه معسكرات خاصة، حتّى إن الأرملة كانت تفقد حقها في الحياة، فتُحرق أو تُدفن مع زوجها، وهي ممارسة كانت قائمة عند الهندوس حتّى تمَّ حظرُها في عام 1987[[6]](#footnote-6). وحتى اليوم لا يزال الأقارب يتنكرون لآلاف الأرامل فيصبحن بلا مأوى، الأمر الذي يجبر العديد من النساء على البحث عن عمل غير نظامي كخادمات بيوت أو اللجوء إلى التسول أو البغاء (متولي، 2017).

في المجتمع الشرقي بوجه عام، وفي الريف بوجه خاص، تفقد الأرملة هويَّتها عندما تفقد شريك حياتها، وبذلك تفقد بعض حقوقها، وبعضًا من مكانتها الاجتماعية، كما تفقد الحماية، لتدخل في وصاية أهل الزوج بشقيه الذكوري والأنثوي، وهكذا على المرأة التي فقدت زوجها أن تتقيد بالآتي:

* أن تتشح بالسّواد إلى آجال طويلة تمتد لسنوات، ويمكن أن تتوقف عندما تزوِّج أحد أبنائها أو بناتها؛
* أن تقلع عن كل مظاهر الفرح والضحك بشكل خاص؛
* الامتناع من التبرّج أو الاهتمام بمظهرها الخارجي؛
* الامتناع من حضور الأفراح؛
* الامتناع من المشاركة في الرحلات ما عدا الدينية منها؛
* الامتناع من سماع الموسيقى والأغاني؛
* المشاركة في كل المناسبات الحزينة في محيطها الاجتماعي[[7]](#footnote-7).

هذا ولا يمكنها أن تجهر برغبتها في الزواج ثانية، كما تُقّيدُ حرية حركتها من جانب الأسرة الوالدية أو أسرة الزوج، وتصبح في وضع أدنى من نظيراتها المتزوجات أو العازبات.

وهكذا يعيد المجتمع صوغ حياتها من جديد، فيحدُّ من أنشطتها الاجتماعية، ويضع العراقيل أمامها بدل مساعدتها لتجاوز أزمتها والقيام بالمسؤوليات الجديدة في تربية الأولاد وإدارة شؤونهم. ويبرّر السلوك الذكوري الرقابي الصارم تجاه الأرملة، طمع الرجال بها، وخوف النساء على الأزواج منها، فهي فريسة سهلة للرجال وفق نظرة المجتمع[[8]](#footnote-8).

**ثانيًا: المشكلات**

إضافة إلى نظرة الارتياب، تعاني الأرملة مشكلات نفسية وعمليّة، أهمها نظرة الشفقة من صديقاتها ومحيطها الاجتماعي، فهي في مرتبة أدنى بعد فقدانها للشريك، وتزداد الصورة قتامةً بعد مرور فترة من الزمن، ولا سيَّما عندما تنتهي مراسم الحزن، وتثار المسائل المتعلقة بالإرث والوصاية على الأطفال، ومحاولتها الإفلات من وصاية أهل الزوج، وسنعرض في ما يأتي لأهم هذه المشكلات.

**1- الجانب النفسي**

تؤمن الأسرة توازنًا نفسيًا للشريكين، فالإشباعات التي تحققها الأسرة تتراوح بين الأمن المعيشي، والأمان النفسي والإشباع العاطفي، ناهيك بالمكانة الاجتماعية التي لا تكتمل إلا بإكمال الشاب لدينه أي الزواج، ودخول الفتاة بيت "العدَل" حسب الثقافة السائدة في المجتمع.

إن فقدان الشريك يحرم الزوجة الأرملة معظم هذه العناصر، رغم التعاطف الّذي تلقاه الأرملة في الأيام أو الأسابيع الأولى لفقدان شريكها، هذا التعاطف التضامني بشقيه المعنوي والمادي من شأنه أن يخفف عن الأرملة وقع الصّدمة، ولكنّه لا يداويها، فالمجهول الجديد الذي تدخل فيه لا يبدده إلّا الانخراط في توازن عاطفي اجتماعي جديد، يقرُّ به ويباركه المجتمع، والمسؤوليات التي تنتظر الأرملة كبيرة تفوق غالبًا استعداداتها النفسية والمعرفية. فعلى المرأة القيام بدورَي الأم والأب في آن واحد، كما أنها قد تضطر، وغالبًا هذا ما يحصل، أن تكون المعيل للأسرة، فيفترض بها أن تدخل مجال العمل الّذي لم يسبق لها أن اختبرته. إن تعدد الأدوار هذا يجعل كلَ دور منها غير مكتمل؛ فهي أمٌّ غير مكتملة، وأبٌ بالوكالة، ومعيلٌ عاجز عن تلبية الحاجات. وبالتالي فهي مُلامة في مختلف الأدوار التي أنيطت بها قسرًا بفقدان الشريك.

ويشير بعض الإخصّائيين إلى أن المشكلة الأهم هي شعور الأرملة بالوحدة بعد خسارة الشريك، الأمر الّذي يعزز شعورها بالكآبة، ويدفعها إلى الانزواء والعزوف عن القيام بمهامها الأسرية التقليدية والمستجدة، نتيجة الشعور بالعجز والضعف.

إن الوضع النفسي الناشئ عن وفاة الشريك والفراغ العاطفي الّذي يسببه، يدفع بالأرملة إلى انتظار أول فرصة لإشباع حاجتها، وقد يكون من الصعب عليها التمييز بين من يقدّم لها العاطفة الصادقة وبين من يفتش عن علاقة عابرة، ويمكن أن تعرّض نفسها لتجربة جديدة قد تكون بقساوة فراق الشريك أو أصعب.

كما تواجه الأرملة ضغوطًا متفاوتة يتسبب بها أهل الزوج، فهم يخضعونها لرقابة صارمة لا تعرفها في أسرتها الوالدية، لذا نجد أن معظمهنّ يتركن بيت الزوجية للالتحاق مجددًا بالأسرة الأم حيث تجد تفهمًا وتعاطفًا من والديها، إضافة إلى هامش الحرية الفردية الأرحب من بيت أهل زوجها. "خصص لي أهلي غرفة مستقلة مع مطبخ وحمام إلى جانب منزلهم للإقامة فيه مع ابني، حيث يعود من المدرسة فيجد والدتي بانتظاره لتهتم به. لم يرضِ هذا الانتقال جد ابني الوصي عليه قانونًا، وعبّر عن استيائه وبقية الأسرة الوالدية، وعن عدم رضاهم، وساءت العلاقة بيننا"[[9]](#footnote-9)، وتضيف في وصف الفارق بين علاقتها بوالديها ومثيلتها مع حموَيها بالآتي: "أنا أشعر بالراحة لسكني إلى جانب والديّ، وأتدبر أموري بالتعاون معهما، وأحقق أشياء لا أستطيع القيام بها لو كنت أعيش في البناء الّذي يعيش فيه حمويّ وأبنائهم. أشعر أني أتمتع بحرية أكثر، يمكنني الاعتماد على والديّ في كل الأمور، وأطلب منهم ما لا أستطيع طلبه من حمويّ"[[10]](#footnote-10).

إن انتهاء مؤسسة الزواج بفقدان الزوج يضع الأرملة في وضع صعب، ومعاناة ذات أبعاد نفسية وعاطفية واجتماعية تصاحبها لأشهر طويلة، وعليها أن تظهر دائمًا حزنها بحضور أهل الزوج، وإذا صادف أن انخرطت في تجربة عاطفية جديدة، فإنها ستشعر أو تتظاهر على الأقل بأنها تعاني شعور بالذنب تجاه الشريك المفقود وذكراه[[11]](#footnote-11).

**2- مشكلة الفقر**

لعل الفقر هو المشكلة الأهم التي تواجه الأرملة في لبنان، فإذا كانت نسبة ميسوري الحال في الأسر اللبنانية لا تزيد على 7 بالمئة، فبإمكاننا استثناء 7 بالمئة من الأرامل الإناث من مشكلة الفقر، أما الباقيات فيعانينه لعدة أسباب:

* إن دخل المرأة العاملة لا يكفي لسد حاجات الأسرة. في ظل تدني الأجور فإن على كل من الزوجين أن يكسب حتّى يتم تأمين ضروريات الحياة، والمرأة غير العاملة تضطر إلى النزول إلى سوق العمل عند الترمّل، "رفضتُ نظرة الشفقة إلى ابني، وتقديم المساعدة له من قبل الأقارب على سبيل الإحسان، فقررت البحث عن عمل كي أنفق على ابني الوحيد[[12]](#footnote-12).
* إن أبناء الطبقتين الوسطى والدنيا في المجتمع اللبناني لا يملكون الاحتياط المالي الكافي لمواجهة الأزمات الطارئة، فهم غالبًا بدون مدّخرات نظرًا إلى ضآلة المداخيل من جهة، وبسبب الإقبال على الاستهلاك الّذي يتم التسويق له بقوة في كل وسائل الإعلام من جهة أخرى.
* إن معدل النشاط الاقتصادي بين النساء في لبنان هو 21.1 بالمئة، وهذا يعني أنه بين كل خمس نساء هنالك أربع لا يعملن، والأمر نفسه ينسحب على الأرامل، وعندما تفقد المرأة زوجها فإن مشكلة تأمين لقمة العيش هي الأهم، وهذا ما يدفع بالأولاد إلى العمل لتحصيل قوت العائلة بعمر مبكر.

**3- الحقوق**

في بعض المجتمعات تفقد الأرملة كامل حقوقها عند وفاة زوجها، أما في المجتمع اللبناني فإنها تحتفظ بكامل حقوقها القانونية، ولكن بفقدانها الزوج تفقد الأرملة الحماية الاجتماعية، وبهذا تصبح حقوقها القانونية عرضة لمؤثرات مختلفة، يُتيحُها الوضع الدوني للمرأة في المجتمع، فتتنازل عن بعض حقوقها لصالح السلطة الذكورية، سواءً في أسرة الزوج الوالدية أو أسرتها الأصلية، لا سيما ما يتعلق بالتصرف بممتلكات الأسرة، ومكان سكنها وتعليم الأولاد... أي أن الأبواب تصبح مشرعة أمام تدخل السلطة الذكورية، إضافة إلى الأمهات والحموات. وإذا كان القانون لا يمنع إعادة زواج الأرملة، فإن صعوبات اجتماعية تقف حائلًا دون الوصول إلى هذا الحق.

**أ- الوصاية والإرث**

لا تستطيع المرأة بوجه عام أن تكون وصيّة على أبنائها القصّر بعد وفاة زوجها، فالجد هو الوصيّ أو العمّ، وإلّا فالعمّة أو الجدة لجهة الأب، أي أن العصب الأبوي هو المعني باليتيم، والسلطة الذكورية هي الأعلى، تليها السلطة النسويّة. وإذا كانت المحاكم الدينية هي التي تبت بشأن الوصاية والإرث والأحكام المتعلقة بالأسرة، فإن عدة أعراف وقوانين تطبق في لبنان وفقًا للانتماء الطائفي والمناطقي للزوج المتوفي:

"طَلبتُ من المحكمة حقّ الوصاية على ابني، وحسب القانون تكون الوصاية لأحد أقارب الطفل من جهة الأب، إلا إذا تعذّر، فرُفض الطلب لأن لطفلي عمٌّ يعيش في أميركا، واضطررنا إلى أن نثبت أنه مجهول الإقامة، فكان جواب القاضي لتكن جدّته لأبيه، واضطررنا إلى أن نثبت له أنها عاجزة وغير قادرة على التنقل، فقال لتكن إحدى العمّات، فأخبرناه بأن ليس له عمّات، ومع ذلك رفض قبول وصايتي، وسألني لماذا تريدين الوصاية؟ أجبت أني أريد أن استحصل لولدي على جواز سفر، فرفض قائلًا "ما فيني وافق لك لأني ما بعرف لأي بلد بدك تأخذيه، وأي تربية بدّك تربّيه!" صادف أن أحد العاملين في المحكمة كان جارًا لي، ولاحظ ترددي المتكرر على المحكمة وانفعالي من جواب القاضي، فاغتنمَ فرصةً لينتحي بي جانبًا وينصحني بالآتي: في الجلسة القادمة تصرفي بلطف وتهذيب مع القاضي وأخبريه بأن الغاية من الوصاية على الطفل هي الحصول على جواز سفر لزيارة العتبات المقدسة. وبالفعل هذا ما فعلته، وحصلت على الوصاية على ابني"[[13]](#footnote-13).

وإذا كانت المحاكم تحمي حقوق الطفل بالإرث، فإن التجاوزات ممكنة دائمًا، ويُسجل العديد من الحالات التي لم تُراع فيها مصلحة الأرملة وأطفالها، فسلطة الجد أو العمّ من شأنها أحيانًا أن تضر على نحوٍ صارخ بمصلحة من هم تحت وصايته، حتّى إن الطمع بالاستيلاء على ثروة اليتيم لم يكن مستبعدًا، يتم هذا، والأم الأرملة لا حول لها ولا قوة إزاء المحاكم الدينية والتسلط الذكوري.

"علمت في ما بعد أن حماتي كانت قد كتبت في وصيتها شقتها في إحدى ضواحي بيروت مناصفة بين زوجي وأخيه بعد وفاتها، وعندما فقدت زوجي ذهبت حماتي، وقبل مرور اسبوع على وفاتها، وخفية عني، إلى كاتب العدل لتغيّر بالوصية بحيث تحرمني من إرث زوجي، فأوصت بالشقة مناصفة بين ابني وعمّه، لم يغضبني الامر، لأنه حافظ على حق ابني بالشقة، ولكن آلمني أن لا ثقة لهم بي، أو اعتبروني غريبة عنهم، وحجبوا عني ما يمكن أن يتصل لي من زوجي من ميراث. ولاحقًا فقد ابني حقّه في الشقة بسبب انتهاء صلاحية الوكالة التي تعطيه هذا الحق بعد وفاة حماتي. والقضية عند القضاء العقاري منذ عدة سنوات"[[14]](#footnote-14).

واللافت في بعض الحالات التي قابلناها أن الأولاد فقدوا حقهم في الإرث عن جدهم لأبيهم لأن أباهم الشاب توفي قبل والده، رغم أنه كان من المساهمين في بناء ثروة الجد، ومع ذلك يُحرم الأحفاد الأيتام من ميراث جدهم، وإذا حاول إنصافهم في حياته، فإن ضغوطًا تمارس عليه من المستفيدين للاستئثار بالميراث[[15]](#footnote-15).

**ب- إعادة الزواج**

أثبتت الدراسات التي تناولت موضوع الترمّل أن النساء يواجهن صعوبات أكثر من الرجال في إعادة الزواج، فعلى المستوى النفسي تعاني الأرملة شعورًا بالذنب وتنصرف عن فكرة الزواج للاهتمام بأطفالها، طبقًا لقيم المجتمع ومعاييره، وتتراجع حظوظها في الطلب للزواج، ومن يرغب في الزواج من امرأة أرملة في المجتمع الشرقي؟ وبخاصة إذا كان لها طفل أو أكثر؟ الكل يرغب بالزواج من البنت البكر (اللي ما باس تمّها إلا أمها)، بينما يبرّر المجتمع إعادة زواج الرجل بحاجته إلى من تدير شؤون المنزل والأطفال، ويوصف بصفات إيجابية عندما يجد شريكًا جديدًا، خلافًا للأرملة التي توصف بأنها مستهترة أو مهملة لأولادها ولذكرى زوجها.

وتنتاب الأرملة مشاعر متناقضة حين تلوح لها فرصة زواج جديد، إذ عليها أن تختار بين أولادها والاهتمام بهم، وبين حياة جديدة بعيدًا منهم مع زوج جديد، علمًا بأن الزواج من أرملة لها أولاد ليس مرغوبًا في مجتمعنا، وبخاصة إذا كان سينتقل أطفالها معها إلى المنزل الزوجي الجديد.

"منذ الأسابيع الأولى لترمُّلي ارتسمت الحياة واضحة أمامي، سأقوم بتربية طفلي، ولن يكون هنالك زواج جديد، هذا ما سمعته من الذين يعيشون من حولي وخاصة والدتي وحماتي، وبالفعل لم أفكر بالزواج مجددًا بسبب طفلي ذي السنوات الثلاث، لا بد وأن أوفر له حياة كريمة، ولن تتوفر في منزل زوجيٍّ جديد، حيث لن يعامل معاملة حسنة"[[16]](#footnote-16).

ويعبّر النص التالي خير تعبير عن الموقف من أرملة عاودت الزواج:

"هذه الأرملة فقد (حرمت) نفسها من الاستمتاع بما (تبقّى) لديها في الحياة **وأقصد به أبناءها**، وكان يمكنها الاستمتاع بصداقتهم وأن تقوم بدوري الأب والأم معًا**، وتتشاغل بإرادتها عن احتياجاتها العاطفية والحسية** بأن تقول لنفسها: لقد حصلت عليها لبعض الوقت، وأنا أفضل من البنات اللواتي لم يتزوجن، وأيضًا من النساء اللواتي لم ينجبن وطلقن لهذا السبب، ودفعن فاتورة الطلاق الباهظة، كما ظلمت نفسها عندما توقعت أن يعوضها الأبناء عن غياب الأب، **بينما كان عليها هي أن تعوّضهم وتعوّض نفسها في الوقت ذاته عن غياب الزوج والأب"** [[17]](#footnote-17)**.**

نتيجة هذه النظرة السائدة تقف الأرملة موقفًا سلبيًّا من فكرة الزواج مجددًا، وتتعزز فكرة عدم الزواج مجددًا في حال وجود طفل أو اكثر، وإذا انتظرت الأرملة حتّى يبلغ أطفالها سن الرشد تكون قد اعتادت حياة الترمُّل، أو فاتها القطار: "لم أفكر بالزواج عندما كان طفلي صغيرًا حرصًا عليه، وعندما كبر أيضًا لم يتغير شيئًا أصبح زواجي أصعب عليه، فقد اعتدنا الحياة معًا وهو شديد التعلق بي، وأتوقع أن تكون ردود فعله سلبية إزاء زوج جديد، تقدم بطلب الزواج مني أرمل وله أولاد، وآخر متزوج وله أولاد، وثالث عازب، وقد رفضتهم جميعًا، لا أدري ما إذا كنت سأوافق إذا كان العرض مغريًا، ولكني لم أنظر بعرض الزواج، كل ما كنت أفكر فيه هو مصير ابني"[[18]](#footnote-18).

في المجتمع التقليدي اللبناني الزراعي يعاد تزويج الأرملة الشابة من أحد أشقاء الزوج أو أحد أقربائه، والهدف المعلن هو أن الزوج الجديد يعامل الأطفال معاملة الأبناء بسبب صلة القرابة، أما الأسباب غير الظاهرة فهي في أن مهر الزوجة مدفوع، ولا تكاليف جديدة على الزوج الجديد، لا بل إنه سيدخل في أسرة جاهزة من حيث المسكن وأثاث المنزل، وفي هذا المجتمع تقبل الأرملة العرض ما دام المجتمع المحلي والأقارب موافقون، أما الحب فيأتي بعد الزواج كما يرددون دائمًا. لم نصادف مثل هذا النوع من الزواج من خلال المقابلات التي أجريناها ومن خلال معرفتنا بالمجتمع، ولكننا لمسنا من خلال المقابلات أن هذه الفكرة لا تزال مقبولة ومرحبًا بها، شرط أن تكون بموافقة ورغبة الشريكين، ودون أي ضغوط من الأهل، علمًا بأن إعادة التزويج غالبًا ما تكون مرتبة من المحيط الأسري القريب[[19]](#footnote-19).

هنالك الكثير من الأقاويل بأن المنظمات شبه العسكرية في لبنان تعيد ترتيب زواج أرامل مقاتليها الذين تخسرهم في النزاعات المسلحة، وذلك لأسباب دينية، وأيضًا لأسباب مالية، ولم نتمكن من التحقق من هذه الأقاويل، نظرًا إلى حساسيتها الخاصة. وقد شجعت الدولة العراقية الزواج من الأرامل بسبب تضخم عددهن نتيجة الحروب المتكررة، وخصصت مساعدات لكل من يتزوج أرملة، ودعت إحدى البرلمانيات إلى تعدد الزوجات لمواجهة مشكلة المترملات، إلا أنها لاقت اعتراضًا قويًّا من زميلاتها في البرلمان العراقي[[20]](#footnote-20).

**ج-** **الحرية الشخصية**

لا تتمتع المرأة في مجتمعنا بحريتها الشخصية الكاملة، كحرية الخروج من المنزل واختيار ملابسها والتبرُّج واختيار صديقاتها، ناهيك بالتصرف بجسدها، وهي في هذا المجال لا تزال خاضعة لرقابة الأسرة، فهي مضطرة أن تبرّر غيابها عن البيت، وعن اختيارها صاحباتها، وعندما تنتقل إلى الأسرة الزواجية تنتقل السلطة الأبوية الرقابية إلى الزوج، وعندما تفقد الزوج تصبح الأرملة تحت وصاية والدَي زوجها أو إخوته الذكور، دون أن ننسى سلطة كبيرات السن من الإناث، وهنا تخضع كل حركاتها وتصرفاتها لرقابة صارمة، فلا فرح ولا أفراح، ولا خروج إلا بموافقة الذكور، أو من يفوّضن من الإناث. وتُحلّ مشكلة الحرية هذه إذا كانت الأرملة بدون أولاد، عندها تصبح عودتها إلى الأسرة الوالدية أسهل، وتكاد الأرملة في بيت أهلها الوالدي أن تستعيد حياتها الأقرب إلى العزوبية، مع ضرورة التنبه إلى أنها تبقى تحت مجهر الرقابة المجتمعية المحيطة بها، سواء من جهة أسرتها الزوجية أم أسرتها الوالدية[[21]](#footnote-21).

**4-** **مواجهة العنف**

يعَد العنف ضد المرأة من أكثر انتهاكات حقوق الإنسان انتشارًا، وهو لا يزال يمارس في مجتمعنا اللبناني وانما بدرجات متفاوتة وفقًا للثقافة المحلية والفروقات الفردية، وتختلف درجة العنف وأنواعه بين العنف المادي والعنف المعنوي والتحرّش؛ كلها حالات قائمة بهذه الدرجة أو تلك تبعًا لعدة متغيرات: المعنِّف، المعنًّف، درجة القرابة بينهما، والوسط الاجتماعي... إلخ. والأرامل لسن استثناءً، لا بل إنهن الأضعف في مواجهة العنف بسبب خسارتهن حماية الزوج.

وفي النزاعات المسلّحة تكون المرأة أكثر تأثّرًا، وهي أول المتضررين، وبخاصة الأرامل منهنّ. ففقدان الزوج يعني انكشاف الأرملة وأطفالها أمام الفقر، وتراجع فرص الحصول على الغذاء الكافي والمأوى المناسب، والحصول على التعليم، والوصول إلى الخدمات الصحية، ناهيك بالحالة النفسية التي تعيشها الأسرة في ظل هذا الانكشاف.

**خلاصة**

أردنا في هذه المحاولة لفت نظر مؤسسات الخدمة الاجتماعية إلى فئة طالما ترد كرقم إحصائي في الدراسات المتعلقة بالسكان وأحوال معيشتهم، دون التعرض إلى نوعية الحياة التي تعيشها هذه الفئة التي ظلت في الخفاء، حتّى حاولت الأمم المتحدة إنصافها بالدعوة إلى "توفير فرص استفادتهن (الأرامل) من الرعاية الصحية المناسبة والتعليم والعمل اللائق، والمشاركة الكاملة في صنع القرار وفي الحياة العامة، وكفالة عيشهن بمنأى عن العنف وسوء المعاملة"[[22]](#footnote-22) ولتحقيق هذه الأهداف نقترح العمل على محورين:

تمكين المترمّلات من الاستفادة من فرص العمل المتاحة، وتأهيل غير المؤهلات منهن مهنيًّا، أو مساعدتهن على إنشاء مؤسستهن الإنتاجية الخاصة، وفقًا للظروف والإمكانات المتوافرة، بما يسمح لهن بإعالة الأبناء وعدم الوقوع في دوامة الفقر والحرمان.

* إن إساءة معاملة الأرامل وأطفالهن هي من انتهاكات حقوق الإنسان، ولن تتوقف هذه الانتهاكات إلا بالعمل على تغيير النظرة السلبية للأرملة في المجتمع، فمجتمعنا اللبناني الحديث لا يزال يحمل في ثقافته تلك النظرة الدونية للمرأة بعامة، وللأرملة بخاصة.
* إن جهودًا يجب أن تبذل من أجل تكريس ثقافة المساواة بين الجنسين، وبخاصة في سَن القوانين التي تكرّس هذه المساواة وتعطي المرأة حقوقًا مساوية للرجل. فالتغيير في الثقافة يبدأ في وضع النصوص الملزمة المناهضة للتمييز، تمهيدًا لتغيير النظرة التقليدية أو المحافظة بما ينصف المرأة، ليتم التعامل معها كما الرجل على قدم المساواة. ولتحقيق هذا الهدف تتحمل وسائل الإعلام - على تنوعها - مسؤولية كبيرة في التصدي لهذا التمييز، وتغيير الصورة النمطية السائدة. كما أن الكتاب التربوي يمكن أن يسهم بفعالية في تكريس ثقافة المساواة عند الأجيال الجديدة، ويمكن أن يعاد النظر في قضية مشاركة المرأة بالحياة السياسية وصنع القرار، سواء على مستوى الإدارة المحلية أو المركزية.
* إعادة النظر بقوانين الأحوال الشخصية وتطويرها، وبخاصة ما يتصل بميراث الأيتام وحضانتهم والوصاية عليهم، بما يضمن حقوق الأم ويحقق المصلحة الفضلى للطفل وفق المعاهدات الدولية، وهذا يتطلب تضافر جهود العاملين في مجالات الحقوق والتربية والخدمة الاجتماعية.
* يفترض بمؤسسات الدولة ذات الصلة، ومنظمات المجتمع المدني وبخاصة النسوية منها، أن تسهم في تفعيل اليوم العالمي للأرامل في 23 حزيران/يونيو من كل عام، وذلك بإقامه فعّاليات وأنشطة ثقافية وفنية واجتماعية متنوعة تسلط الضوء على واقع الأرامل وأطفالهن، والظروف الصعبة التي تعيشها أسرهن، عسى أن ينصف المجتمع هذه الفئة المهمّشة من قبل الدولة والمجتمع.

**المراجع**

إبراهيم، صادق جعفر (2018). "الترمّل لدى النساء في مدينة الزّبير." **مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية**: العدد 3.

خضير، أفكار عباس (2019). "التباين المكاني للنساء الأرامل في محافظة ديالي: دراسة في الجغرافية الاجتماعية." (رسالة ماجستير، كلية التربية جامعة ديالي للعلوم الإنسانية.

متولي، عبد الله (2017). "الأرامل نساء يعشن في الخفاء." **الرايـة**: 8/9.

المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق (2017). **الأحوال المعيشية للأسر في لبنان 2015**. بيروت: منشورات المركز الاستشاري.

يوسف، علاء (2009). "أرامل العراق مأساة منسية**.**" الجزيرة. نت، 6 كانون الأول/ديسمبر. <https://bit.ly/3fRSW4Q>.

1. (\*) البريد الإلكتروني: ؟؟؟؟؟ [↑](#footnote-ref-1)
2. الأمم المتحدة الجمعية العامة قرار رقم 65/189 تاريخ في 21 كانون الأول/ديسمبر 2010. [↑](#footnote-ref-2)
3. ### Wikipédia- Veuvage, <https://fr.wikipedia.org/wiki/Veuvage>.

   [↑](#footnote-ref-3)
4. إدارة الإحصاء المركزي، مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن (1996)؛ دراسة أوضاع الأطفال في لبنان (2000)، ودراسة أحوال المعيشة (2004). [↑](#footnote-ref-4)
5. <https://fr.wikipedia.org/wiki/Veuvage>. [↑](#footnote-ref-5)
6. انظر المجتمع الهندي والديانة الهندوسية، <http://www.alukah.net/social/0/6230>. [↑](#footnote-ref-6)
7. مقابلة مع السيدة، هـ. ك. النبطية، كانون الأول/ديسمبر 2017. [↑](#footnote-ref-7)
8. أسماء جميل، "مشكلة أرامل الحرب،" <http://www.althakafaaljadeda.com/314/asma2-jameel.htm> [↑](#footnote-ref-8)
9. مقابلة مع السيدة، هـ. ك. النبطية، تشرين الثاني/نوفمبر 2018. [↑](#footnote-ref-9)
10. مقابلة مع السيدة، هـ. ك. النبطية، تشرين الثاني/نوفمبر 2018. [↑](#footnote-ref-10)
11. ناصر أحمد سنة، "سيكولوجية الترمل،" <http://www.saaid.net/female/m256.htm>. [↑](#footnote-ref-11)
12. مقابلة مع السيدة، هـ. ك. النبطية، تشرين الثاني/نوفمبر 2018. [↑](#footnote-ref-12)
13. مقابلة مع السيدة أ. أ. بيروت، تشرين الثاني/نوفمبر 2018. [↑](#footnote-ref-13)
14. مقابلة مع السيدة أ. أ. بيروت، تشرين الثاني/نوفمبر 2018 [↑](#footnote-ref-14)
15. مقابلة مع م. د. برج البراجنة، كانون الأول/ديسمبر 2017. [↑](#footnote-ref-15)
16. مقابلة مع السيدة أ. أ. بيروت، تشرين الثاني/نوفمبر 2018. [↑](#footnote-ref-16)
17. إسماعيل عبد الفتاح وسامية عبد الغني، **المرأة العربية ومشكلاتها الاجتماعية** (2010)، ص 291، <<https://books.google.com.lb/books?id=ZKa5DgAAQBAJ&pg=PT290&dq#v=onepage&q&f=false>>. [↑](#footnote-ref-17)
18. مقابلة مع السيدة أ. أ. بيروت، تشرين الثاني/نوفمبر 2018. [↑](#footnote-ref-18)
19. حسب أحد المخبرين: تمت حالة زواج أرملة من شقيق زوجها قبل مرور سنة على الترمّل، بضغوط من الأهل، وأنجب الزوجان الجديدان ولدين ولكن العلاقة لم تكن على ما يرام بينهما، وانتهت المرأة في إحدى المصحات العقلية والرجل تزوج من جديد. [↑](#footnote-ref-19)
20. فيديو منتشر على مواقع التواصل الاجتماعي. [↑](#footnote-ref-20)
21. مقابلة مع السيدة أ. ب. بيروت، كانون الأول/ديسمبر 2018. [↑](#footnote-ref-21)
22. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 65/189 تاريخ في 21 كانون الأول/ديسمبر 2010. [↑](#footnote-ref-22)